



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

.. وأخيراً، بعد مخاض طويل وشد حبال كبير، توصل الأفرقاء المعنيون إلى تشكيل الحكومة بعد أشهر طويلة من تكليف الرئيس سعد الحريري تشكيلها.

وقد استهلكت الحكومة الرقم القياسي الثاني في تاريخ أزمات تشكيل الحكومات ولكن هذه المرة وسط أخطار كادت أن تكون غير مسبوقة على الصعيدين الاقتصادي والمالي. هي الحكومة الثالثة برئاسة الرئيس سعد الحريري والثانية برئاسته في عهد الرئيس العماد ميشال عون وهي الحكومة الثانية في عهد عون الذي كان يرى أن أولى حكومات عهده تبدأ بعد الانتخابات النيابية الأخيرة. أما على الصعيد الزمني، فقد اتخذ الأمر أكثر من ثمانية أشهر مرت على أزمة التأييف التي استهلكت تحديداً ٢٥٢ يوماً من تاريخ تكليف الحريري في ٢٤ أيار ٢٠١٨ إلى تاريخ صدور مراسيم تأليف الحكومة الجديدة في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩، وهي ثاني أطول مدة لتأليف حكومة بعد حكومة الرئيس تمام سلام التي استهلكت ٣١٥ يوماً لتأليفها العام ٢٠١٤.

ولم يكن لهذه الحكومة أن تُشكّل لولا التنازل الذي أقدم عليه رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل بخصوص عدم حصولهما على ما يعرف اصطلاحاً بالثالث المعطل في الحكومة.

وبإلقاء نظرة متوازنة للأمور، أبصرت الحكومة النور بعد تنازلات نسبية قدمتها الأطراف المختلفة، وقد حصل حزب الله على مبتغاه بتوزيع من يسميه اللقاء التشاوري، وان قدم مبادرة على هذا الصعيد بأن يكون توزيع القيادي في حزب الاتحاد حسن مراد من خارج الاعضاء الستة للقاء، وهو تنازل شكلي يقابل تنازلات في المضمون للتيار الحر وللحريري.

فقد قبل الحريري بتوزيع مراد في اللحظات الاخيرة تقديمًا منه لما يعتبره حسن نيّة على هذا الصعيد وهو لم يستطع مقاومة رغبة حزب الله بتوزيع سنّي من محور المقاومة، وحصل على

تنازل شكلي بأن لا يكون الموزر من اللقاء التشاوري، ولكن الأمر سيان عبر توزيع نجل الوزير السابق عبد الرحيم مراد المنتمي الى اللقاء.

ويعتبر الحريري أنه حافظ على تمثيله السنّي، معطوفا على تمثيل مسيحي، تاركا تمثيل اللقاء التشاوري لرئيس الجمهورية، من دون أن يتنازل عن أي وزير من حصته السنّية، ولكن من يقرأ الامور يلاحظ أن الحريري اضطر إلى التنازل عن وزيرين لصالح الرئيس نجيب ميقاتي والصفدي.

من هنا، حقق ثنائي حزب الله وحركة أمل ربحا صافيا مع اغتنام ستة وزراء مع خمسة حقائب تمسكا بها منذ اللحظة الأولى لعملية التأليف، وتم كسر أحادية تمثيل تيار المستقبل في الطائفة السنّية بتوزيع الحلفاء السنة للحزب، وهو ما سيبنى عليه في تشكيل الحكومات اللاحقة ليتحول إلى عرف على هذا الصعيد. وقد طبق الحزب، إلى جانب المستقبل، فعليا سياسة الفصل بين النيابة والوزارة وحصل على وزارة الصحة وعلى تمثيل جاءت معاييرها العامة محفوظة، وأكد بذلك استمرار الشراكة مع الحريري للمرحلة المقبلة.

وإذا كان التيار الحر قد تنازل عن الثلث المعطل، لا بد من الإشارة إلى أنه حقق مكاسب كبيرة على صعد مختلفة. وكان تشكيل الحكومة هاما جدا بالنسبة إلى التيار وذهب قياديوه إلى اعتباره انتصارا في وجه محاولات إفشال العهد ومحاولات التعطيل وإجهاض نتائج الانتخابات، خاصة بعد محاولات لإسقاط جهود باسيل في المفاوضات وتعويم الحكومة المستقلة تحت عناوين اقتصادية.

وقد حصل على عشر وزارات ومنها ما هو دسم وقد اقتنص وزارة البيئة الموعودة بالمساعدات الكبيرة في اللحظة الاخيرة اضافة الى وزارات سيادية وأخرى هامة ومنها ما حافظ عليه. وعلى صعيد قوته السياسية في لعبة التوازنات، فقد كسر التيار أحادية الزعيم الدرزي وليد جنبلاط في

ساحته بوزير يسميه رئيس الجمهورية، وهو لم يكن سوى صالح الغريب الموالي لزعيم الحزب الديموقراطي اللبناني طلال أرسلان.

وعلى الصعيد المسيحي، فاز في جولة صراعه مع القوات اللبنانية بعد أن فرض عليها أربعة وزراء تخفيضا عن مطلبها بخمسة وزراء، قبل أن يفرض عليها حقيبة دولة لم تكن تريدها، ولعل المرارة التي ظهرت على وجه رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع تفسر ما آلت إليه مفاوضات القوات مع باسيل برغم محاولة إبراز نفسه أنه من سهل ولادة الحكومة في اللحظات الاخيرة.

وفي التيار من يجاهر بأن حصة التيار تشمل ايضا من هي في حصة الحريري أي فيوليت خيرالله، زوجة الوزير السابق محمد الصفدي، المرشح الدائم عونيا لرئاسة الحكومة وهي جاءت ثمرة اتفاق بين الحريري وباسيل، في إطار استعادة التيار الوزير المسيحي مقابل إعادة الوزير السنّي إلى اللقاء التشاوري، مع إبقائه ضمن كتل لبنان القوي. كما أن هؤلاء يعبرون أن مراد نفسه يعد قريبا من عون وكان باسيل داعما لتسميته من بين الأسماء الثلاثة التي قدمها نواب التشاوري، وقد نجح باسيل في إبعاد مرشح النائبان فيصل كرامي والصمد وهو عثمان المجذوب، وهو بذلك أقصى مرشح خصمه اللود سليمان فرنجية الذي ينتمي كرامي والصمد الى كتلته.

أما رئيس مجلس النواب نبيه بري، فقد حافظ، في شكل عام، على حضوره شريكا أساسيا في الحكومة، بحصة وزارية ثلاثية دسمة يمسك من خلالها بما تسمى أم الوزارات، أي وزارة المال، وقد كرس مع حزب الله قوة غير مسبوقة لهذا الوزير في المرحلة الاخيرة. وإن كان يسجل أن بري لم يتمكن من الظفر بوزارة البيئية التي ذهبت إلى حصة التيار الحر.

وبالنسبة إلى زعيم تيار المردة سليمان فرنجية، فقد حافظ هو الآخر على حجمه عبر وزارة الأشغال، وإن كان كثيرون يعيبون عليه عدم تقديم وجه جديد للوزارة بعد المآخذ على الوزير الحالي. كما أنه يجب ملاحظة محافظة فرنجية على وزارة الأشغال برغم أن عضوين من كتلته

انضمنا إلى اللقاء التشاوري، فلم تعد كتلته بالوزن السابق الذي سمح لها بالحصول على تلك الوزارة الدسمة.

في كل الأحوال، يبدو أنها حكومة الجميع فيها رابح، بمعنى أن جميع الأفرقاء في إمكانهم ادّعاء الربح على صعيد التمثيل السياسي. ويسجل أن الحكومة، التي للمناسبة لا تضم في شكل عام أقطابا أو شخصيات، قد أشاعت ارتياحا في الأسواق المالية، وقدمت جوا إيجابيا للخارج في انتظار تطبيق مقررات مؤتمر سيدر، وكان التعامل الايجابي للأسواق المالية الخارجية مع ولادة الحكومة محفزا للحكومة وللقوى السياسية للخروج بالبيان الوزاري واستهلال العمل في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار الخارجية إليها وهي باتت تحت مراقبة دولية يومية، خاصة المراقبة الاميركية والاوروبية، مع تركيز على أداء بعض الوزراء في بعض الوزارات الكبرى والحساسة ولا سيما الصحة، إذ لا تزال الولايات المتحدة تظهر قلقها من شكل الحكومة ومن تولي حزب الله حقيبة الصحة. على أن هذا الأمر لا يلغي أن الحكومة ستكون أيضا تحت مراقبة داخلية واعلامية، ربما ستكون أكثر تأثيرا من المراقبة الخارجية، خاصة في ضوء الحراك المطلي والاحتجاجي الذي قد يتصاعد جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والمالية، وإن كان من المرجح أن توفر الفرصة للحكومة لكي تلتقط الأنفاس وتشرع في العمل.

### تفاهم على البيان الوزاري

الواقع أن التفاهم على التشكيل أسقط نفسه على تفاهم مشابه حول البيان الوزاري الذي ترجم منته نية الجميع للعمل وللانطلاق في ورشة إصلاحية في البلاد، خاصة على الصعيدين الاقتصادي ومكافحة الفساد وهما يكملان بعضهما بعضا.

جاء ذلك في سرعة قياسية بعد تفاهم على أبرز ما جاء في البيان الوزاري السابق، ولم تجد الاعتراضات السياسية اليتيمة للقوات اللبنانية حول بند المقاومة صدى في النقاش سوى في تسجيل التحفظات عن إيرادها كما كانت في البيان الوزاري السابق، فيما أقرت الصيغة النهائية

بسلاسة بما فيها الفقرات كافة المتصلة بالمجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتي تتمثل ركائزها في رؤية الحكومة اللبنانية المقدمة الى مؤتمر سيدر.

ومن الملاحظ أن الحكومة فصلت بنود برنامجها الاستثماري العام الذي يتناول المشاريع التي تأمن التمويل لها قبل انعقاد مؤتمر سيدر، والتي تقدر بنحو أربعة مليارات دولار، ودعت إلى الشروع في تنفيذ برنامج سيدر الذي تقدر قيمته بـ ١٧ مليار دولار تستثمر على مدى عشرة أعوام على الشكل التالي: خمسة مليارات دولار لمشاريع النقل والمواصلات، أربعة مليارات دولار لمشاريع الكهرباء، خمسة مليارات دولار لمياه الشرب والري والصرف الصحي، نحو مليار ونصف مليار دولار للنفايات الصلبة، نحو مليار ونصف مليار دولار للتعليم والصحة والثقافة والمناطق الصناعية والاتصالات.

ويجدر بنا التسجيل هنا أن تلك البنود قد أقرت بموافقة الجميع بمن فيهم حزب الله الذي أتهم في الأشهر الماضية بمعارضة مقررات مؤتمر سيدر، لكن الامر يجب أن ينفذ بمراقبة دقيقة في ظل رغبة إصلاحية تشمل جميع اللاعبين الذين يريدون التهدئة في البلاد، علما أنه من المؤمل أن لا يشكل ما تضمنه البيان من اصلاحات هيكلية، ومنها أن الحكومة ستجمد التوظيف والتطويق خلال العام ٢٠١٩ على أن يكون التوظيف الحكومي خلال السنوات الأربع المقبلة مساويا لنصف عدد المتقاعدين السنوي وذلك شرط أن يكون العجز قد تم تخفيضه، أية مشاكل أو سجلات داخلية.

من هنا، كان من الواضح أن ثمة تفاهات حصلت بين قوى سياسية وازنة داخل الحكومة على أساس تنظيم التباين حول القضايا الكبرى والاستراتيجية وعدم مقارنة الأمور الخلافية على النحو الذي يثير تباينات وإشكالات.

على هذا الصعيد، حاول القواتيون في الحكومة إظهار أن تحفظهم على بند المقاومة ليس

شكليا أو على طريقة رفع العتب، وأنه يقارب المضمون، وأن ما قاموا به كان منعزلا وهم لم يجدوا المساندة اللازمة من الآخرين في شكل يعدل النص، لكن الأمر، حسب القوات، سيبقى في إطار سياسة ربط النزاع المستمر منذ العام ٢٠٠٥. ولم يلجأ وزراء حزب الله أو الحلفاء إلى سجلات على هذا الصعيد لا تفيد سوى في توتير الأجواء، طالما أن هذا النقاش حصل في الحكومات السابقة قبل الوصول إلى هذه الصيغة.

في الختام، يمكن اعتبار أن ما ورد في البيان تم بتغاضي الجميع عن المواضيع الخلافية، وكان ثمة اتفاق ضمني أن يشكل البيان الوزاري إعلان نوايا من دون حسم الخلافات.

### خلاف جنبلاط الحريري

كان لافتا للنظر خلال الأيام القليلة الماضية الخلاف الكبير الذي نشأ بين زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط والرئيس سعد الحريري، ربطا بأمر عديدة لعل أهمها شعور جنبلاط بالعزلة نتيجة خياراتها التي أثبتت عقمها ومحاولة توريث النائب تيمور جنبلاط، إضافة إلى احساسه بمحاولات لتعطيل اتفاق الطائف الذي استثمره جنبلاط إلى أقصى حدود في منافع السلطة.

يعلم جنبلاط تماما مدى اندفاع الحريري نحو التفاهم مع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل تعزيزا للتفاهم الذي عقده الثاني مع رئيس الجمهورية ميشال عون والذي أثمر ما عرف بالتسوية الرئاسية.

كان من الملاحظ أن الغضب الأخير لجنبلاط من الحريري جاء بعد أسابيع من تفاهم الطرفين على عملية الجاهلية التي سرعان ما تتصل منها زعيم الاشتراكي. لكن غضبه تفجر بعد لقاء باريس الذي أثمر تفاهما بين الحريري وباسيل على الحكومة، فكان غضب الزعيم الدرزي نتيجة

تراكمات عديدة أهمها تحميله الحريري مسؤولية الضعف الذي أصاب تأثير زعامته مع تشكيل الحكومة الجديدة.

يشعر جنبلاط بالوحدة في مواجهة ما يراه اندفاعاً من الرئيس عون لتقييده ومحاصرته، معطوفة على الاصطفاف الدرزي الأخير في وجهه بين النائب طلال أرسلان والوزير السابق وئام وهاب مدعومين بعدد من المشايخ، ولكن الأهم، بموقف داعم من غالبية الطائفة الدرزية في سوريا، وطبعاً، بالنظام في دمشق. هذا الأمر قد يوفر للدروز خيارات أخرى تسمح مستقبلاً بالتمرد على الزعامة التي لا تزال قوية وأولى درزياً، لكنها باتت محاصرة، علماً أنها لا تزال مدعومة من المؤسسة الدينية الدرزية الرسمية، أي مشيخة العقل.

ما يقلق جنبلاط عدم قدرته أو ربما عدم رغبته في التراجع عن معاداة دمشق، ومع إدراكه لهذا الخيار، بات يذهب بعيداً في حربه مع الرئيس السوري بشار الأسد، لا بل إن علاقته قد اهتزت مع الراعي الأكبر لسوريا، أي روسيا التي وفرت أكثر من فرصة لزعيم المختارة لكي يعود أدراجه، وهي المنزعجة من "جموح" جنبلاط أميركياً.

مع تشكيل الحكومة الجديدة، جاءت المفاجأة صاعقة على جنبلاط لتكتّم الحريري على منح حقيقية شؤون النازحين للوزير صلاح الغريب، ممثل الحزب الديموقراطي في تكتل لبنان القوي المنضوي تحت لواء باسيل، وما يعنيه الأمر من دور للحزب في حل هذا الملف وفتح خطوط أوسع أمام الدروز اللبنانيين نحو سوريا. لذا، أعلن جنبلاط جهاراً نيته خوض معركة لما قال إنه حماية للاجئين السوريين في لبنان لعدم إرسالهم بأي ثمن إلى المحرقة والسجون، وإلى التعذيب في سوريا، على حد تعبيره. وبينما يقترب موقف الحريري من موقف عون، أو على الأقل، استطاع عون فرض رؤيته عليه، وأساسه العودة الطوعية.

وكان الأهم في الغضب الجنبلاطي توزيع غسان عطا الله، أبرز ناشطي التيار الوطني الحر في منطقة الشوف والمرشح عن المقعد الكاثوليكي بوجه النائب نعمة طعمة (الشخصية التي يوليها جنبلاط أهمية كبيرة)، وتوليه حقيبة المهجرين، التي استأثر بها جنبلاط سنوات طويلة

واتهم بالاستفادة منها الى أقصى حدود، علما ان أنصار جنبلاط يتهمون عطاالله بالحقد على الاشتراكيين بسبب حادثة قتل قديمة ذهب ضحيتها أحد أقربائه. لكن، بغض النظر عن ذلك، يشكل هذا الشاب الحيوي قلعا لجنبلاط نتيجة ضلوعه في ملفه واعلانه نيته اقفال تلك الوزارة، وهو المدعوم بالقوة الاكبر مسيحيا التي دخلت الجبل من جديد وبقوة، في خرق للمدى الديموغرافي الذي يحتفظ به جنبلاط الذي يتبادل مع عون عداوة كبيرة منذ حربهما في العام ١٩٨٩.

والواقع أن الزعيم الاشتراكي يشتم رائحة تحالف متين، سياسي ومالي ومصلحي، بين الحريري وباسيل، يخرج عن الاتفاقات التي عقدها مع الحريري الابن إسقاطا لتلك التي أجراها مع الحريري الاب، مدفوعة بقوة العهد الحالي وتراجع حلفاء جنبلاط من الطبقة السياسية التي هيمنت على الحياة السياسية في لبنان طيلة سنوات.

هذا ما يفسر اتهام جنبلاط للحريري بالتنازل عن صلاحياته وعن اتفاق الطائف، لصالح دور باسيل وعون (وهو ما يفسر أيضا المعركة الاعلامية التي خاضها وزير الصناعة وائل أبو فاعور حول عدم تزويد الوزراء في الجلسة الاولى لهم باتفاق الطائف).

طبعاً، ليست تلك الاسباب وحيدة للدفع بجنبلاط الى الهجوم على الحريري، ويأتي ايضا موضوع كسر الاتفاق الضمني الذي كان لا يزال ساريا بين جنبلاط والحريري على عدم المس بالضابط وائل ملاعب المتهم من قبل قوى الأمن بالفساد، والذي وفر المدير العام لقوى الأمن الداخلي عماد عثمان، الموالي للحريري، الغطاء للقضاء لملاحقته، اضافة الى عودته للمطالبة بتسليم المطلوب الفار والمسؤول في الحزب الديموقراطي أمين السوقي المتهم في حادثة الشويقات، لا بل ذهابه الى حد إرسال اشارة باتجاه وسيلة اعلامية هي الجديد عبر إلقاء قنبلة ورفض تسليم من كشفته كاميرات تلك المؤسسة الاعلامية، وذلك على خلفية عرضها سكتش ساخر اعتبرته شريحة من الدروز مستغزا (وقد كشف هذا الامر التوتر الكامن في الشارع الدرزي)..

وكان لافتا إزاء ذلك، أن الحريري لم يقف موقف الدفاع، بل واجه الهجوم بهجوم مضاد، هجوم اعلامي وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما أن رده حمل إشارة لافتة عبر صدوره في بيان حمل توقيع رئاسة مجلس الوزراء، حين اعتبر أن "رئاسة مجلس الوزراء لا تجد في الكلام الذي يحاول النيل من دورها ومكانتها وأدائها في معالجة الأزمة الحكومية، سوى محاولة غير بريئة للاصطياد في المياه العكرة"، مضيفا أنها "محاولة للتعويض عن المشكلات التي يعانيها أصحاب هذا الكلام والتنازلات التي كانوا أول المتبرعين في تقديمها"، وذلك ربطا باتهام جنبلاط له بمحاولة جرت حتى اللحظات الاخيرة بانتزاع وزارة الصناعة من الحزب الاشتراكي.

وبينما دافع الحريري في بيانه عن دوره في حماية الطائف، حاول جنبلاط إعطاء الاشتباك الحالي بعدا اقتصاديا، وعدم حصره في الاطار السياسي البحت، تحت عنوان رفضه استدانة ١٧ مليار دولار إضافية، في حين أن الأولوية يجب أن تعطى لتخفيض العجز والهدر والحد من التهريب.

لكن من غير الواقعي اعتبار ما حصل انكسارا في العلاقة بين الجانبين، ذلك أن الحريري سيظل يحفظ لجنبلاط قيادته ثورة شعبية على الوجود السوري وحلفائه فور اغتيال الحريري الأب، وقد نتج في الايام الماضية اتصالات أنتجت هدنة إعلامية على أساس تنظيم الخلاف وعدم خروجه الى العلن.

ولعل المعركة بين الجانبين تخفي في طياتها حربا بين جنبلاط والعهد وبين جنبلاط وحلفاء دمشق التي يعتبر الاخير انها تتصدر الحملة عليه.

ويحاول الزعيم الاشتراكي تحييد رئيس الجمهورية عن رئيس التيار الحر، وهو كان قام بمبادرة تجاه الرئاسة عندما زار بعيدا واضعا أسماء وزرائه في تصرف عون، متنازلا عن الوزير الدرزي الثالث. جنبلاط، الذي يعلم دعم عون لخصومه السياسيين والروحيين في الطائفة (دعوة الشيخ نصر الدين الغريب الى القمة العربية تعد مثال بسيطا على ذلك)، بعث بالموفدين الى عون مجددا لتهدئة الوضع وهو الذي يعلم انها ليست لحظة المواجهة، كما ان من يفترض البعض انهما سيؤازرانه في هذه المعركة، أي رئيس مجلس النواب نبيه بري وزعيم القوات اللبنانية سمير

ججمع، ليسا في وارد هذا الامر حاليا، لذا، حاول زعيم الاشتراكي ترطيب الامور قدر الامكان في الفترة الحالية.

### عقم النظام

اليوم، وبعد كل هذه المدة لتشكيل الحكومة، ثمة دليل جديد على عقم النظام السياسي اللبناني والخلل في اتفاق الطائف، إذا سلّمنا جدلاً أن هذا الاتفاق يعتبر مقبولا من قبل جميع اللاعبين السياسيين في البلاد، إذ وافق عليه البعض على مضض على أساس أن يُنهي الاتفاق الحرب الأهلية بعد ١٦ عاما من اندلاعها.

وليست المعركة التي افتتحها النائب وليد جنبلاط سوى انعكاسا لخشيته من عودة قوة مسيحية كبرى إلى اللعبة السياسية بعد أن تمّت هزيمة المشروع المسيحي (الذي كان العماد عون، سواء رغب بذلك ام لم يرغب امتدادا له) في ١٣ تشرين الأول العام ١٩٩٠. لكن هزيمة هذا المشروع، والتي كانت ضرورية لفرض توازن في السلطة السياسية بعد إجحاف حل بالطوائف الاخرى منذ استقلال لبنان وربما من قبل ذلك، رسخت نظاما سياسيا غير متوازن ومجحف في حق القوى المسيحية الكبيرة، وخاصة القوة العونية والقوات اللبنانية، وبدرجة أقل الكتائب، وفرضت هزيمة سياسية لبعض القيادات المسيحية التي كان لها باع طويل في لبنان، وهو ما أدى إلى الحديث طويلا عمّا سُمّي بالإحباط المسيحي.

اليوم، لا بد من القول أن النظام السياسي الحالي في حاجة الى المراجعة، وإن بتأنّ، كون غالبية الدساتير في العالم الثالث لم تكن تعدل في شكل جدي سوى بحروب داخلية أو بتوترات، لكن ما تفرع عن أزمة تأليف الحكومة من عناوين خلافية بات يهدد طبيعة النظام برمته بعد ان أصبح التمسك بالدستور شكليا في بعض الاحيان.

ولعل القضية الأولى على هذا الصعيد تتمثل في قوة وصلاحيات رئيس الجمهورية الذي وضعه الطائف في مرتبة الضامن لوحدة لبنان وفوق نزاعات السلطة والمعارضة، وجعله، بحكم موقعه الدستوري، مسؤولا عن تشكيل حكومات متوازنة وطنيا لا تمتلك فيها أية جهة الثلث المعطل، ومسؤولا عن جميع الوزراء في الحكومة. وقد وفر الطائف للرئيس توقيع مرسوم الحكومة الذي لا

يصدر من دون توقيعه، وبغض النظر عن الانتقاص من صلاحيات الرئيس، كان ذلك يتعلق أيضاً بشخصية الرئيس كما كان الحال، على سبيل المثال، مع الرئيس الأسبق إميل لحود الذي فرض شخصيته على الحياة السياسية ولكنه كان يفتقد للقوة الشعبية التي لم يستعيدها المسيحيون سوى مع وصول العماد عون الى السلطة.

والواقع أن عون قد رفض الطائف حين إقراره، لا بل إنه لجأ إلى حلّ مجلس النواب. ويحتفظ العونيون بمرارة شديدة حيال هذا الاتفاق كونه منع زعيمهم من الوصول إلى رئاسة الجمهورية، وانتقص من صلاحياته وهو ما يعاني منه عون حالياً، وحاول التيار الحر جاهدا الحصول على الثلث المعطل الذي لم ينص عليه في الدستور (وقد رفض عون في الأصل إعطاءه للرئيس السابق ميشال سليمان مثلما رفض بدعة حصة الرئيس من الوزراء)، لكنه فشل في ذلك.

لأسف عون، فقد باتت الصلاحيات منوطة بمجلس الوزراء مجتمعاً، وبينما بات الرئيس مقيدا بالمهل وإلا فإن المراسيم تجد طريقها الدستوري بمعزل عنه. كان من الواضح أن رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري اقتنص ثغرة عدم وجود مهلة للتأليف علماً أن المدافعين عن الطائف يعتبرون أن الاتفاق لم يحدد مهلة للتكليف في سبيل تشكيل الحكومة فوراً في سبيل التسهيل وليس التعطيل، ولكن تبين أن هذا الأمر استعمل في شكل مختلف عما قصده مشرعو الطائف، والأمر سيان بالنسبة الى الوزراء على صعيد المدة الزمنية.

قد يكون من الضروري التوصل الى حل على هذا الصعيد عبر وضع نظام داخلي لمجلس الوزراء لتطبيق المهل على الجميع، لكن هذا الأمر لن يحصل اليوم لكونه ينتقص من صلاحية رئيس الحكومة السني ومن صلاحية الوزراء.

وقد تناولنا ثغرات الطائف كما بدت في الأزمة الاخيرة، لكن الاتفاق، الذي يصفه مؤيدوه بأنه تسوية قابلة للعيش ومنفتحة للتطوير بكل الوسائل السلمية وقد حاول التأسيس للدولة المدنية، يجب ان يطبق بكامله أولاً، قبل اللجوء الى الاصلاحات وهي ضرورية.

لكن في ظل الصراع العميق بين الطوائف، لا يبدو من الوارد أن الطائف نفسه سيطبق بكامله في المدى المنظور، خاصة على صعيد الأهم فيه وهو تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، الأمر المرفوض تماما من قبل المسيحيين وقياداتهم، ما سيعيق التأسيس لدولة مدنية، وهو ما أدى إلى ظهور الأعراف الجديدة والتي يشكل تكريس حقائب سيادية لطائفة ما مثالا صغيرا عليها.

من هنا، لا يبدو أن ثمة حلا قريبا لعقم الحياة السياسية في لبنان الذي أسس نظامه الطائفي، غير القابل للإصلاح اليوم، لقلقل دستورية وسياسية ستعيق من دون شك تقدم البلاد، هذا إذا لم يسفر عنها التوترات الأمنية أو حتى الحروب الأهلية.